

علم عون المسبق بخطورة متفجرات بيروت يعمق مصاب العهد

مذكرات ومراسلات تحذيرية على مدى سنوات.. ولا من مجيب



لبنان تائه بين انتخابات مبكرة وحكومة «لا يُعرف بعد شكلها أو لونها»

ورفضه حزب الله عند استقالة حكومة سعد الحريري في أكتوبر الماضي. وتشكيل حكومة جديدة في لبنان لا يخلو، كما الحال بالنسبة للانتخابات النيابية المبكرة، من محاذير، حيث أنه من غير المرجح أن يقبل الشارع اللبناني المنخفض حكومة تختارها القوى السياسية المؤثرة للمشاهد حالياً، بغض النظر عن التسميات "حكومة تكنوقراط" أو حكومة "وحدة وطنية".

وعُقد المستشار الإعلامي لرئيس الوزراء السابق سعد الحريري حسين الوجه، عبر "تويتر"، قائلاً "يؤكد الرئيس سعد الحريري أنه غير معني بالتحليلات والأخبار التي يتداولها الإعلام بشأن عودته إلى رئاسة الحكومة، وأن جهده وجهد الكتلة والنيابيين ينصب الآن على وسائل رفع الكارثة عن بيروت وأهلها".

ويقول محللون إن طرح تشكيل حكومة "حياد" أمر ليس بالسهلة المطروحة، لاسيما وأن حزب الله ليس في وارد القبول بها خشية فقدان ما حققه سياسياً على مدى السنوات الأخيرة، وأن قبوله بهذا المقترح بالتأكيد سيكون ضمن شروط يطرحها.

للشعب وتجد حلولاً لمشاكل البلاد الأساسية. وتعكس تصريحات الوزير الفرنسي بشأن تشكيل حكومة جديدة أن مقترح إحداث تغيير سياسي شامل في لبنان الذي عرضه الرئيس إيمانويل ماكرون خلال زيارته الأسبوع الماضي لبيروت، تم إرجاؤه إلى حين التوصل إلى توافقات أشمل.

بيروت - يسود الارتباك المشهد السياسي في لبنان في ظل غضب شعبي متصاعد يطالب بتغيير جوهري في قلب السلطة، رفضاً لأي تحويلات شكلية من قبيل تشكيل حكومة جديدة من رحم المنظومة الحالية.

حالة الارتباك لا تقتصر فقط على المنظومة الحاكمة بل وإيضاً على الخصوم السياسيين الملتصقين بين شق يقوده حزب القوات اللبنانية ويدفع باتجاه انتخابات نيابية مبكرة، وشق آخر يتقدمه تيار المستقبل بفضل الترتيب لوجود عوائق أمام تنفيذ هذا الخيار الذي يستوجب تغيير النظام الانتخابي، والأهم بالنسبة للمستقبل انضاح الرؤية بخصوص المواقف الدولية، التي يبدو أنها تدعم خيار تشكيل حكومة لبضعة أشهر بانتظار ما ستسفر عنه المفاوضات الجارية خلف الكواليس والتي يتداخل معها المحلي بالإقليمي والدولي.

ودعا وزير الخارجية الفرنسي جان إيف لودريان الثلاثاء إلى تشكيل حكومة في لبنان على وجه السرعة. وأضاف لودريان في بيان أن بلاده تدرك خطورة الوضع في هذا البلد وأهمية الاستجابة لتطلعات الشعب اللبناني.

وحدث على ضرورة الاستماع إلى مطالب اللبنانيين بالإصلاح والإدارة، وتشكيل حكومة بسرعة تثبت نفسها

المرقا احتجزت السفينة روسوس في ديسمبر 2013 بالأمر القضائي 1031/2013 بسبب ديون عليها لحساب شركتين قدمتا طلباً للقضاء في بيروت لحجزها. في يناير 2020 أمر قاض بإجراء تحقيق رسمي بعد اكتشاف أن العنبر 12 الذي بجوي شحنة النترات المحجوزة لا يخضع للحراسة وبه فجوة في حائطه الجنوبي كما أن أحد أبوابه كان مخلوعاً الأمر الذي كان يعني أن المواد الخطرة عرضة للسرقة.

وقال مسؤول أمني رفيع طلب عدم نشر اسمه إن النائب العام التمييزي عويدات أصدر في التقرير النهائي في أعقاب التحقيق أوامر فورية لتأمين أبواب العنبر ومعالجة الفتحة وتوفير الأمن.

وفي الرابع من يونيو وبناء على تلك الأوامر أصدر أمن الدولة تعليمات لسلطات المرقا لتوفير حراسة للعنبر 12 وتعيين مدير له وتأمين جميع الأبواب وسد الفتحة في الحائط الجنوبي وذلك وفقاً لما ورد في تقرير أمن الدولة وما قاله المسؤولون الأمنيون. ولم ترد سلطات المرقا على الفور على طلبات التعليق. وقال المسؤول الأمني "الصيانة بدأت وأرسلت (سلطات المرقا) فريقاً من العمال السوريين (لكن) لم يكن هناك من يشرف عليهم عندما دخلوا لإصلاح الفجوات". وأضاف المسؤول إن شراً تطاير من أعمال اللحام خلال الإصلاح وأشعل حريقاً وبيدات النيران في الانتشار.

وأوضح المسؤول الأمني الرفيع الثاني "نظراً لتخزين مفرقات في العنبر نفسه بعد ساعة بدأ حريق كبير بفعل المفرقات وتمتد ذلك إلى المادة التي انفجرت عندما تجاوزت درجة الحرارة 210 درجات".

وحصل المسؤول سلطات الميناء مسؤولية عدم الإشراف على فريق الإصلاح وتخزين المفرقات بجانب كمية كبيرة من المواد شديدة الانفجار. فيما بقي صير العمال الذين كانوا يؤدون أعمال الإصلاح في العنبر مجهولاً.

وتم احتجاز عدد من مسؤولي الجمارك والمرقا في إطار التحقيق في الانفجار.

من الثابت أن انفجار بيروت المرعب الذي خلف العشرات من القتلى والآلاف من الجرحى ودماراً هائلاً، تتحمل مسؤوليته بشكل مباشر منظومة سياسية غير مبالية، كلفت لبنان المزموم بطبعه اقتصادياً واجتماعياً الكثير.

وأرسلت إلى مجلس الدفاع الأعلى لإبداء المشورة خلال 48 ساعة. وأضاف "مجلس الوزراء الحالي تلقى التقرير 14 يوماً قبل الانفجار وتحرك بشأنه في غضون أيام. الإدارات السابقة كان أمامها أكثر من ست سنوات ولم تفعل شيئاً".

ومن المحتمل أن يثير الحديث عن هذه الرسالة انتقادات جديدة ويغذي الغضب الشعبي من الانفجار الذي اعتبر أحدث مثال على إهمال الحكومة وفسادها الذي دفع بلبنان إلى الانهيار الاقتصادي. وفي الوقت الذي تصاعدت فيه الاحتجاجات على الانفجار في لبنان الاثنين أعلن دياب استقالة حكومته، وإن كانت ستواصل أداء مهامها كحكومة تصريف أعمال إلى حين تشكيل حكومة جديدة. ومن المتوقع أن تبلغ كلفة إعادة إعمار بيروت وحدها 15 مليار دولار في بلد مقلص فعلياً تتجاوز خسائر نظامه المصرفي الإجمالية 100 مليار دولار.

وفي الأسبوع الماضي أكد الرئيس عون أنه سبق إبلاغه عن المواد الكيميائية. وأعلن للصحافيين أنه وجه الأمين العام لمجلس الدفاع الأعلى، الذي يضم الأجهزة الأمنية والعسكرية في لبنان ويرأسه رئيس الدولة بضرورة "إجراء اللازم".

وقال الرئيس عون الذي بدأ مرتبكا أن "المواد موجودة من 2013، وعم يقولو خطرة، وأنا لست مسؤولاً ولا أعرف وين محطولة هذه المواد، ولا أعرف درجة الخطورة، وما اللي (ليس لدي) صلاحية أتعاطى مباشرة مع المرقا. فيه ترتيبات لازم تعرف واجباتها وكلهم كانوا على اطلاع".

ولا تزال أسئلة كثيرة بلا أجوبة حول سبب رسو السفينة بشحنة نترات الأمونيا في بيروت في أواخر 2013. والمثير أكثر من ذلك هو سبب السماح بتخزين كمية كبيرة من المادة الخطرة في المرقا كل هذا الوقت.

وجاءت الرسالة التي أرسلت إلى الرئيس ورئيس الوزراء في أعقاب سلسلة من المذكرات والرسائل التي بعث بها مسؤولو المرقا والجمارك والأمن إلى المحاكم على مدار السنوات الست السابقة حتوا فيها مرارا القضاة على إصدار أمر بنقل نترات الأمونيا من مكانها القريب جداً من وسط المدينة.

وقال تقرير المديرية العامة لأمن الدولة الذي اطلعت عليه رويترز إنه تم تقديم العديد من الطلبات وذلك دون ذكر عددها على وجه التحديد.

وذكر أن إدارة المانيست بالمرقا أرسلت عدة طلبات كتابية إلى مديرية الجمارك حتى عام 2016 تطلب فيها مطالبة قاض بإصدار الأمر بإعادة تصدير الكمية على الفور. وأضاف تقرير الإدارة

بيروت - أظهرت وثائق من مسؤولين أمنيين لبنانيين حذروا قبل نحو أسبوعين من وقوع الانفجار ورئيس الوزراء المستقيل حسان دياب ورئيس الجمهورية ميشال عون من أن وجود 2750 طناً من نترات الأمونيا في مرقا بيروت يمثل خطراً أمنياً ربما يدمر العاصمة إذا انفجرت تلك المواد.

وتعرضت العاصمة اللبنانية في الرابع من أغسطس الجاري لكارثة مدمرة، جراء انفجار هائل لأطنان من نترات الأمونيا في أحد المستودعات بالمرقا الذي أضحي معظمه ركاماً، فيما قتل 171 شخصاً وأصيب ستة آلاف آخرين ودمرت حوالي ستة آلاف بناية.

وتضمن تقرير من المديرية العامة لأمن الدولة عن الأحداث التي أدت إلى الانفجار إشارة إلى رسالة أرسلت بالبريد الخاص إلى الرئيس ميشال عون ورئيس الوزراء حسان دياب في 20 يوليو الماضي.

ورغم أن مضمون الرسالة لم يكن ضمن التقرير الذي اطلعت عليه وكالة "رويترز" فقد قال مسؤول أمني كبير إنها تلخص ما توصل إليه تحقيق قضائي بدأ في يناير وخلص إلى ضرورة تأمين المواد الكيميائية على الفور.

مسؤولون حذروا قبيل وقوع الانفجار رئيس الوزراء ورئيس الجمهورية من وجود أطنان من نترات الأمونيا في مرقا بيروت

ولم يسبق نشر شيء عن تقرير أمن الدولة الذي أكد مخاطبة رئيس الجمهورية ورئيس الوزراء. وقال المسؤول الأمني "كان هناك خطر أن تستخدم هذه المواد في هجوم إرهابي إذا سُرق".

وفي إشارة إلى الرسالة الموجهة إلى رئيس الوزراء المستقيل ورئيس الدولة من المديرية العامة لأمن الدولة والتي تشرف على أمن المرقا، قال المسؤول "في نهاية التحقيق النائب العام التمييزي غسان عويدات أعد تقريراً نهائياً تم إرساله إلى السلطات".

وقال المسؤول الذي شارك في صياغة الرسالة وطلب عدم نشر اسمه "حذرتهم من أن هذا قد يدمر بيروت إذا انفجر". ولم تستطع رويترز التأكد من مصدر مستقل مما ذكره الرسالة.

ولم ترد رئاسة الجمهورية على طلبات التعليق على الرسالة الصادرة بتاريخ 20 يوليو. وأكد ممثل عن دياب الذي قدمت حكومته استقالته الاثنين أن رئيس الوزراء تسلم الرسالة في 20 يوليو

انتخابات باهتة لمجلس الشيوخ المصري في غياب المنافسة

الدوائر صغيرة زاد عدد المرشحين وأصبحت نسب المشاركة أكبر، وهو أمر لا يتحقق في انتخابات الشيوخ الحالية التي تتسع فيها الدوائر الانتخابية ويقف فيها عدد المرشحين.

حسن سلامة
الأحزاب لم تقم بدور توعوي مناسب للانتخابات الشيوخ

واعتبر الخبير بالمجلس القومي للبحوث الاجتماعية والجنائية، حسن سلامة، العزوف عن الانتخابات بأنه مسؤولية جميع الأطراف وليس مسؤولية طرف واحد، لأن الأحزاب لم تقم بدور توعوي مناسب للحدث واقتصرت على الدعاية لمرشحها غير المعروفين، واختار آخرون الطريق الأسهل عبر البحث عن تفاهات دون تواصل مع الجمهور. وذكر أن وسائل الإعلام اهتمت بالدعاية لصالح مرشحي حزب مستقبل وطن، صاحب الأغلبية بمجلس النواب، ولم تعط مساحة جيدة لباقي المرشحين.

تصنيع الأثاث لا يمكنه من متابعة الأحداث السياسية بوجه عام.

أما محمد إسماعيل، الموظف الخميني في إحدى المصالح الحكومية، ففضل البقاء في المنزل وعدم المشاركة لأنه ليست لديه دراية بالمشاركين في الاستحقاق ولا طريقة التصويت.

ولفت إسماعيل إلى أن المرود السلبى لمجلس النواب (الغرفة الأولى للبرلمان) يجعل من الصعوبة أن تكون هناك مشاركة كبيرة في انتخابات الشيوخ.

وفي منطقة بولاق الذكور الشعبية التابعة لمحافظة الجيزة المجاورة للقاهرة، بدت معلومات إبراهيم عامر، صاحب أحد المتاجر، بشأن الانتخابات لا تختلف عن سابقه، قائلاً إنه علم بالصدفة أن هناك انتخابات حينما مر عليه أحد المرشحين ووعده بأنه سوف يقوم بنقله مجاناً إلى مقر الاقتراع الخاص به.

وأكد لـ"العرب" أنه لن يشارك، وأن بقائه في متجره أفضل من الذهاب لانتخاب أشخاص لا يعرف توجهاتهم السياسية أو برامجهم الانتخابية. ومن المقرر أن تعلن نتائج الجولة الأولى لانتخابات المجلس يوم 19

الفردى والقائمة المطلقة، و71.4 في المئة يجهلون أن وجود 10 في المئة من المقاعد مخصصة للمرأة.

ورصدت "العرب" آراء بعض المواطنين في اليوم الأول من الانتخابات (الثلاثاء) حيث قال أحمد محمود، كبيرة من المواد شديدة الانفجار. فيما

انتخابات، لأن عمله الطويل داخل ورش

لا يعرفون الفارق بين مجلسي الشيوخ والنواب.

وأكدت الدراسة التي أجريت على عينة من شريحة تليفونية عشوائية قوامها 1023 شخصاً موزعة على محافظات الجمهورية، أن 83.1 في المئة لا يعرفون من يمثلون دوائرهم، و66.8 في المئة منهم لا يعرفون الفرق بين النظام



انتخابات بلا نكهة

أحمد جمال

القاهرة - تختتم انتخابات مجلس الشيوخ داخل مصر الأربعاء، وسط أجواء شعبية غلبت عليها اللامبالاة وعدم الإكتراب بأن هناك استحقاقاً يجب الاقتراع عليه، ولم تفلح المعلومات التي تسربت على لسان مقربين من الحكومة بشأن فرض غرامة باهظة على من لا يدلي بصوته في التحفيز على الخروج من حالة العزوف.

تبدو الانتخابات التي اقترح فيها المصريون بالخارج الأحد والاثنين كأنها اقتراع في إحدى النقابات المهنية، فقد غاب اهتمام المواطنين، نسبة إلى أعداد الناخبين الذين يحق لهم التصويت في هذه الانتخابات والبائع عددهم 60 مليون مواطن، ولم تنجح حملات الدعاية المكثفة التي قامت بها وسائل إعلام عديدة في لفت أنظار الناس.

وتكشف دراسة صادرة عن المركز القومي للبحوث الاجتماعية والجنائية (حكومي) قبل أيام، أن 64 في المئة من الناخبين لا يتابعون أخبار انتخابات مجلس الشيوخ، و68.3 في المئة منهم لا يعرفون هل تشكيل المجلس سيكون بالانتخاب أم التعيين، و56.1 في المئة